في ذكرى أبو علي مصطفى

نواف التميمي

أغارت، في مثل اليوم من شهر أغسطس/ آب 2001، طائرات إسرائيلية مدجّجة بصواريخها الحاقدة على مقر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله، وقتلت أمين عام الجبهة، أبو علي مصطفى، الزبري، الذي عاد إلى الوطن «ليقاوم لا ليساوم» كما ظل يردّد.

تحضر حياة الشهيد أبو علي مصطفى وسيرته الحافلة بالنضال وسط ليال فلسطينية ظلماء تتفكّك فيها حلقات الوحدة الوطنية الفلسطينية، الواحدة بعد الأخرى، ويهبط الحال الفلسطيني إلى قاع غير مسبوق. كان الشهيد من أشد المناضلين إيماناً بالوحدة الوطنيّة ضرورةً لا بديل عنها، وشرطاً ضرورياً للانتصار على العدو، وقد جسّد قناعته هذه عبر مسيرة نضالية واجه فيها محاولات اغتيال عدة لاحقته من منفى إلى منفى، حتى دفع حياته ثمناً. انطلق أبو علي مصطفى في نضاله من قناعة راسخة بأنّ الصراع مع المحتل تاريخي شامل، أسه نفي وجود الشعب الفلسطيني المادي والمعنوي عن أرض وطنه، وسنامه إقامة الدولة اليهودية الإحلالية. وبالتالي أمن أبو علي بأنّ أقصر الطرق إلى التحرّر هو بالنضال متعدد الأشكال والأساليب، بهدف إلحاق أكبر الخسائر بالاحتلال، وجعله مشروعاً مكلفاً وخاسراً، سيما للدول التي دعمت تأسيس الكيان، وتعمل على إطالة عمره بالدعمين، العسكري والمالي. وعلى هذا الخط، كان أبو علي مصطفى يدعو إلى تبني خيار المقاومة بأشكالها كافة، وفي مُقدمتها الكفاح المسلح، وليس طريق التسويات والمفاوضات العبثية، تحت عباءة ما سُميت اتفاقيات السلام التي لم تأت للشعب الفلسطيني وقضيته إلا بالكوارث المتتالية.

امتازت حياة أبو علي مصطفى وإرثه بالصدق والشفافية في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني، داخل أطر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وخارجها، مع التأكيد على ضرورة تقديم الحقيقة، كل الحقيقة، للجماهير مع أولوية إعادة بناء المجتمع الفلسطيني في الداخل والشتات على أسس المقاومة بكل أشكالها، مع إعادة الاعتبار للمنظمات الشعبية والنقابية، بوصفها الإطار الجامع والمُنظم لطاقات المجتمع الفلسطيني. أضف إلى ذلك تعزيز القيم الوطنية في صفوف الجيل الناشئ بعيداً عن الفصائلية الانتهازية التي تنامت خلال السنوات الأخيرة. وطالما ردّدت في لقاءته اليومية مع الجماهير على ضرورة إحياء قيم التكافل والتضامن داخل المجتمع، ونبذ الأنانيات الفردية والجهوية، مع إعادة تشكيل منظمات المجتمع المدني على أسس وطنية.

أيقن أبو علي أهمية الربط بين التحرر الوطني والاجتماعي والتحرر من الاحتلال وحيويته، خصوصا بعد أن طفت مسألة التحرّر الوطني فترات طويلة على التحرّر الاجتماعي، وجرى إهمال (أو تجاوز) قضايا الشعب الفلسطيني بمختلف تجمّعاته، في الداخل، كما في دول المهجر والشتات، من حماية للحريّات العامة وصونها، وعدم التعدّي عليها بأي شكل، أو توفير مُقوّمات صموده الوطني، وحماية حقوقه ومكتسباته الاجتماعية، وضمان تعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، أو بناء المؤسسات الوطنية على أسس من الكفاءة والنزاهة والشفافية والمساءلة من أجل إعادة الاعتبار لقضيّتنا العادلة، ومشروعنا التحرّري ومؤسستنا الوطنية الجامعة؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المرتكزة على استراتيجية وطنية موحدة وشاملة، تجمع في صفوفها كل فصائل شعبنا وقواه، وبما يُعزز بُنيتنا الداخلية ويحمي قضيّتنا ويعمل على استعادة حقوقنا كاملة. آمن أبو علي مصطفى، كما الناشط الأميركي بوبي سيل، مؤسس حركة «الفهود السود للدفاع عن النفس» الأميركية بضرورة إنجاز «الحرية بأي وسيلة»، وأن الثورة تدور حول الحاجة إلى إعادة تطوير العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإعادة السلطة إلى أيدي الناس من خلال التشريعات والسياسات التي لها معنى إنساني، «هذا ما تدور حوله الثورة، فالثورة ليست مجرّد إطلاق نار».

كم يُفتقد البدر في الليالي الظلماء. يفتقد الشعب الفلسطيني قيادات بقامة الشهيد أبو علي مصطفى وقيمته، ترجّل في مرحلة حرجة يواجه فيها الفلسطيني الانقسام الداخلي مع انحراف فاحش لبوصلة النضال الفلسطيني، وتراجع المشروع الوطني، يقابله تقدّم المخططات التصفوية للقضية الفلسطينية، وفي مُقدمتها تسارع التطبيع العربي الرسمي مع الاحتلال.

ليبيا بين استعادة الدولة أو هدمها

الفيتوري شعيب

نشأت الدولة الليبية الحديثة في عام 1951، إذ كان استقلالها في 24 ديسمبر/ كانون الأول 1951، حيث كان شكل الدولة آنذاك اتحاديا بمثل أقاليم ليبيا الثلاثة، برقة وطرابلس وفزّان، والناظر إلى تكوين الدولة الاتحادية الليبية في ذلك الوقت، والعوامل المصاحبة له، يتبيّن له مدى أهمية التحالف الذي حدث بين النخب في تكوين الدولة بين الأقاليم الثلاثة التاريخية، إلى أن تمّ إلغاء النظام الفيدرالي في 1963، وعُدّل نظام الدولة من «المملكة الليبية المتحدة» إلى «المملكة الليبية»، لتكون الدولة بعدها في شيءٍ من الاستقرار، إلى أن جاءت مرحلة الانقلابات التي كانت منتشرة في الدول العربية، ولليبيا إحداها، ولتدخل الدولة في حكم العسكر في 1969. ولتكون تبعات ذلك انفراد العسكر بالسلطة، وبدخول البلاد في دوامات سياسية وأمنية لا حدّ لها، بل يتعدّى الأمر أكثر من ذلك، لتكون في صراعات إقليمية ودولية كثيرة، كانت نتائجها سلبية على الدولة وعيش المواطن، ناهيك عن الشكل الداخلي الذي كان يصيب المواطنين والنخبات التي يتعرّضون لها من سلب الحقوق، والاضطهاد، ومصادرة العمل السياسي أربعة عقود من عمر الدولة. وفي فبراير/ شباط 2011 كانت ثورة شعبية تحمل حلما لإنشاء دولة لليبيا الحديثة، غير أن الوضع لم يستقرّ لها، لأسباب داخلية وخارجية، فلم تنجح الثورة طوال السنوات العشر الماضية في تكوين لبنة حقيقية لإنشاء الدولة الحديثة، بل إن بوصلتها السياسية لم تعرف الاستقرار، وساد اختلاف وصراع، بفعل الثورة المضادّة في أغلب الأحيان، وبدعم خارجي من دول ترى في إنجاح نموذج الثورة الليبية بشكل خطرا عليها بطريقة أو أخرى. فمنذ انطلاق ثورة فبراير ونجاحها، كانت الدولة الليبية تسير في منعطفات مختلفة، يُصيبها النجاح تارة، ويعتريها الفشل تارة أخرى، الأمر الذي يقودنا إلى الخوض في هذه السياسة على مرّ عشر سنوات من عمر الثورة الليبية والمحطات الفارقة فيها. كما أن الحديث عن العوامل السياسية المؤثرة في السياسة العامة للدولة تقودنا كذلك، بالدرجة الأولى، إلى قراءة «الوضع السياسي» في الدولة، استقراراً أو اضطراباً، باعتبار أن «الاستقرار السياسي» يلعب دورا مهما في توفير البيئة التي يعمل فيها النظام بشكل سليم، وغياب الاستقرار السياسي يؤثر سلبا في سير الحكم والعملية السياسية في الدولة. ومن ذلك، «الانتقال السياسي المتعثر» الصاحب للعملية السياسية من عمر الثورة، إلا إذا استثنينا من ذلك الانتقال السياسي في 2012 بين المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، الجسم التشريعي الأول بعد الثورة المنتخب في البلاد، والذي افتقدته البلاد أربعة عقود ونيف. لا يخفى على متابع للوضع العام في ليبيا فتور المشاركة السياسية من المواطنين، أو الفئة الشعبوية التي كان لها دور بارز في الثورة، نتيجة الإحباط الذي شعرت به من النخب السياسية والمتصدّرة في البلاد، والأداء السيئ للمصاحب لها، كما أن الأفراد الأجسام السياسية الموجودة في الساحة بالقرار، وغيابها عن المواطن، لهما أثر في ذلك، سواء من أجسام تنفيذية أو تشريعية، وحتى استشارية، والتي أخذت شرعيتها من «اتفاق الصخيرات»، وليس من الانتخاب. وبالتالي، أدى غياب هذه «المشاركة» إلى أزمة نتج عنها عزوف واسع عن المشاركة السياسية، ما أحدث شرخا واسعا في تكوين سياسة عامة تجمع ولا تقصي على الأمدين القريب والبعيد. انعكاسات الوضع الأمني كان لها أثر كبير في عدم استقرار الدولة وتكوينها، فمحاولة العسكر الاستيلاء على السلطة، بإسناد من الثورة المضادة والداعمين لها، شل محاولة بناء الدولة في الفترات المختلفة من عمر الثورة.

يبقى بناء الدولة منوطا بأبنائها والنخب فيها، والحالة الليبية اليوم تمرّ بمفترق طرق جدّ صعب، إما يؤسس للدولة، أو النزوع إلى صراعات أخرى تؤخر بناء الدولة على أقل تقدير، أو لم تقضِ عليها، والأيام المقبلة حبلى بمستقبل البلاد، وإن غدا لناظره قريب.

(كاتب ليبي)

تراجع الفصائل وحضور الحراكات

نهاد أبو غوش

أخيراً، وبعد طول تردّد، نظمت القوى الديمقراطية اليسارية الفلسطينية الخمس (الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وحزبا الشعب وفدا، وحركة المبادرة) مظاهرة جماهيرية وسط رام الله في 25 أغسطس/ آب الجاري، شارك فيها مئات المواطنين من كوادر هذه القوى والمستقلين، للاحتجاج على حملات القمع الوحشي التي شنّتها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وتخللها اعتقال أكثر من 20 ناشطا بارزا، وللمطالبة بحماية الحريات العامة، بما فيها حرية التعبير والتجمع السلمي التي يكفلها القانون الأساسي الفلسطيني، فضلا عن تقاليد الحركة الوطنية العريقة القائمة على التعددية والاختلاف والتنوع.

مرّت المظاهرة بهدوء وسلام، فلم تتعرّض لأي من إجراءات القمع والتعسف من الأجهزة الأمنية التي احاطت بالمتظاهرين، بل إن قائد شرطة محافظة رام الله وضباطه وقادة الأجهزة الأمنية الأخرى كانوا وسط المشاركين من دون أي احتكاك. ويمكن تفسير هذه النهاية السلمية، خلافا لما جرى في مظاهرات عديدة مُنذ قتل الناشط نزار بنات، بأن منظمي الفعالية حصلوا على ترخيص من الأجهزة الرسمية (إشعار مكتوب يُعبّأ وفق نموذج جاهز عن توقيت التجمع وغاياته وشعاراته وطبيعة المشاركين فيه). وكان لافتا أن الشعارات والهتافات التي جرى ترديدها قُرئت من أوراق موزّعة على الناشطين، وتجنّبت الشعارات والهتافات الإشكالية من نوع «ارحل»، وركّزت على المطالبة بالحريات العامة والدعوة إلى الوحدة الوطنية.

جاءت هذه الفعالية عقب سلسلة من عمليات القمع والتنكيل التي طاولت عشرات الناشطين والمحتجين على تصفية نزار بنات في يونيو/ حزيران الماضي، وشملت الاعتقالات ناشطين بارزين وفاعليات ثقافية واكاديمية ووطنية، منهم الشاعر زكريا محمد، والبروفيسور عماد البرغوثي، والمعماري خلدون بشارة، والمخرج محمد العطار، والأسيران المحرران اللذان شارفا على الموت وتحولا إلى أيقونتين في أثناء إضرابهما عن الطعام، الشيخ خضر عدنان وماهر الأخرس، بالإضافة إلى الشخصيات القيادية والوطنية، تيسير البزري (شقيق القائد الشهيد أبو علي مصطفى) وعمر عساف وأبي الابعادي ويوسف عمرو والناشط الشبابي فادي القرعان. وقد وُلدت هذه الاحتجاجات موجات متلاحقة من الرفض والاستنكار التي لم تتوقف عند حدود فلسطين، بل شارك فيها كتاب ومثقفون عرب كثر، وعضوا الكونغرس الأميركي من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، رشيدة طليب وإلهان عمر، وجهات دولية لها ممثلياتها المؤثرة في فلسطين، واحتلت مساحات واسعة في الصحافة العالمية، وذهبت ردود الفعل إلى أن أجهزة السلطة الفلسطينية تجاوزت كل الخطوط الحمر وفقدت صوابها، فلم تعد تحسب حسابا لشيء.

وجّهت حملات القمع رسائل خطيرة إلى المجتمع الفلسطيني والعالم، فهي أظهرت أن السلطة ضعيفةٌ وهشّة لا تحتمل أي معارضة، وأن أجهزتها الأمنية لا تراعي أي اعتبار، وليس لديها خطوط حمر، ويمكنها أن تمضي إلى أبعد مدى يمكن تخيله في البطش بمعارضيها، وبالتالي فإن تصفية نزار بنات ليست مجرد خطأ تنفيذي. أما الرسالة الأخطر فمفادها بأن السلطة جاهزة للقيام بوظائفها الأمنية، وتحديدا في مجال التنسيق الأمني مع الاحتلال، من دون أية مراعاة للاعتبارات الوطنية والشعبية الداخلية.

وعلى الرغم من محدودية فعالية القوى الخمس وطابعها الرمزي، إلا أن عدة أطراف اتفقت على أهمية هذه الخطوة التي قد تضع حدا لمسلسل الانحدار الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني، فهذه القوى التي عانت طويلا من خلافاتها وانقساماتها الحادّة أعادت تذكير المجتمع، وتذكير منتسبيها بأنها لا تزال حاضرة، وليست تابعة للسلطة وملحقة بها، بل إنها تستطيع أن تقول «لا» للسلطة في الوقت المناسب، والحراكات الشعبية ومجموعات المتظاهرين الذين تكتفي القوى السياسية بإعلان اعتراضاتها اللفظية، لكنها تظل عاجزة عن تحويل هذا الرفض أو الاعتراض إلى موقف عملي ضاغط

تحمّلوا القمع وحدهم على امتداد الأسابيع الماضية وجدوا في مشاركة القوى اليسارية نوعا من الغطاء والشرعية والحماية لتحرّكاتهم التي كانت تتهمهم السلطة بسببها بأنهم «أصحاب أجندات»، لا بل إن السلطة نفسها هي من استفزيدين من هذه الفعالية، إذ تظهرها قادرةً على استيعاب المعارضة، وليست نزقة أو هشّة وضعيفة لتحارب أي حراك مخالف، وكأنه يهدّد مصيرها ووجودها. غياب القوى السياسية المنظمة (وليس اليسارية وحدها) عن الشارع طوال الفترة الماضية، ساهم في عزل الحراكات الشعبية، وتجريدها من أي حماية ممكنة، وترك هذه الحراكات عرضةً لقمع وتنكيل شديدين، وربما ساهم كذلك في إضفاء مزيد من الغلوّ والتطرّف على الحراكات وشعاراتها التي تبدأ من مطالبة الرئيس محمود عباس بالرحيل، ولا تتوقف عند اتهام كل مؤسسات السلطة وقيادتها بالعمالة للاحتلال. ينطبق هذا الغياب بالطبع على حركة فتح وكوادرها، الذين ساءتهم وأذهلتهم رؤية حركتهم التاريخية المناضلة، والعمود الفقري للحركة الوطنية الفلسطينية، تنخر في حملات قمع محمومة، وتُزجّ في مواجهة شعبها، عبّر عن هذا الموقف علنا مثقفون من الحركة وإعلاميون فيها، وعدد قليل جدا من قيادييها، لكن هذه المواقف والإعلانات ظلت حبيسة الغرف والصالونات، وبعيدة عن التأثير في القرار الرسمي للحركة التي تقود السلطة وأجهزتها.

كان يمكن لحضور وازن من قيادات القوى، وبينها أعضاء في أعلى الهيئات القيادية الفلسطينية، أن يُجنّب المجتمع الفلسطيني تلك المشاهد القطيعة لقمع الناشطين والوطنيين والمثقفين من أبناء جلدتهم. وربما ساهم هذا الحضور، لو تحقق، في عقلنة المطالب والشعارات، وإثبات أن المطالبة بحماية الحريات العامة ومحاسبة المسؤولين عن جريمة قتل بنات، ورفض الاعتقال السياسي وتجريم التعذيب، هي مطالب تحظى باوسع إجماع شعبي، وليست مجرّد شعارات لفئة محدودة ومعزولة.

لم يكن غياب القوى السياسية ناشئا عن خلل إداري، بل عن ضعفها وأزمة علاقاتها بالسلطة، فهي تكتفي بإعلان اعتراضاتها اللفظية تجاه هذا الموقف أو ذاك، لكنها تظل عاجزة عن تحويل هذا الرفض أو الاعتراض إلى موقف عملي ضاغط ومؤثر. وليس سرّا أن هذه القوى تتلقى دعما ماليا ثابتا من الموازنة العامة، كان ولا يزال خاضعا لتقديرات جزافية من قيادة السلطة، فهو قد ينتظم شهورا ثم ينقطع فجأة. بعض هذه القوى تشارك من موقع هامشي في حكومات السلطة، وجميعها من دون استثناء ارتضت نظام المحاصصة (الكوتا) في المؤسسات القيادية لمنظمة التحرير، وكذلك في النقابات والاتحادات الشعبية، فضلا عمّا يعتور بناها الداخلية وهياكلها من جمود وتكلس وغياب للحياة الديمقراطية، ما ساهم في تراجع دورها وإخلاء ساحة الفعل الميداني للحراكات الشعبية التي تشكّلت في الأصل من أجل قضايا محدودة وعارضة، ولكنها تحوّلت، مع الوقت، إلى قوى وأدوات ضغط جدّية وفاعلة.

(كاتب فلسطيني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

على أعتاب الصراع الإثني في أفغانستان

شورش درويش

فيما العالم مأخوذ بالحدث الأفغاني، وانتصار حركة طالبان الساحق، والخلل المريع لعملية الانسحاب الأميركي وتهاوي الحكومة، تحوّلت سنوات الاحتلال العشرون إلى فاصلة بين زمنين طالبانيين على أفضل تقدير. غير أنّ التسليم الدولي بالخلاص إلى حكم طالباني هادئ قد تبدّده الترجيحات التي تذهب إلى احتمالات تجدّد الحرب الأهلية، ودائما على وقع خطوط التقسيم الإثني الحادّة والتباينات المذهبية والسياسية.

تطفو على السطح، في هذه الأثناء، الخلافات الإثنية بين الطاجيك والبشتون، ذلك أن مشاعر الغبن المتواصلة التي تستبد بالطاجيك لا تكاد تختفي حتى تظهر، فمن جهة هو صراع على هويّة البلد، ومن جهة أخرى هو صراع على شكل السلطة المركزيّة التي يغلب عليها الطابع البشتوني بوصفها الأكثرية القومية قياساً إلى البقيّة. لا يغيب اسم خراسان عن ذهن الطاجيك على اعتباره الاسم الأقدم لأفغانستان، حيث إنّ اسمي أفغان وبشتون يعنيان الاسم ذاته، والمطابقة تعني أنها بلاد البشتون أو بلاد الأفغان، وهي نقطة لا تزال تؤرّق الطاجيك منذ نحل البريطانيون الاسم من المجموعة البشتونية التي كانت تحتلّ بها وتحاربها قبل أن يوقّعا معاهدة روالبندي عام 1919 التي وضعت حدّاً للحرب. وفيما كانت هناك رغبة في مباشرة عملية «التغريب» التي دشّنها أمان الله خان، عبر فرض الثياب الأوروبية على العامّة، ونزع الحجاب عن النساء وتقوية البشتونية وجعلها لغة رسمية، نجح التمرّد الذي قاده حبيب الله كالكاني في إطاحة حكم أمان الله، ما انهى سيرة التغريب الأولى، لتستعاد أفكار التغريب بعد قليل على يد محمد نادر شاه، المتأثر بالنظريات العرقيّة، لا سيّما النازية، والتأثر بثقافتها في بناء الأمّة طبق نظرية العرق الواحد واللغة الواحدة، حيث استمر في جهود بشتنة غير أن طرد ربّاني وأحمد شاه مسعود من كابول أفضى إلى قيام تحالفات على أسس إثنية واضحة. ومع بروز حركة طالبان باتت مسألة الصراع تتخذ بعداً إثنياً أوضح، حيث الحركة توصف بأنها واحدة من تعبيرات المجتمع البشتوني، فيما حملت المعارضة (تحالف الشمال) لا تزال حاضرة، وليست تابعة للسلطة وملحقة بها، بل إنها تستطيع أن تقول «لا» للسلطة في الوقت المناسب، والحراكات الشعبية ومجموعات المتظاهرين الذين

مشاعر الغبن المتواصلة التي تستبد بالطاجيك لا تكاد تختفي حتى تظهر

سيّما النازية، والتأثر بثقافتها في بناء الأمّة طبق نظرية العرق الواحد واللغة الواحدة، حيث استمر في جهود بشتنة الطاجيك (الداري) بالبشتونية، واستبدال أسماء المناطق المحلّية والممرّات الحدودية إلى البشتونية، إضافة إلى حملة استيطان عمدت من خلالها إلى إقامة مستوطنات بشتونية شمال البلاد، غير أنّ هزيمة النازية وفوات نظرياتها أفضيا إلى تراجع حدّة سياسات البشتنة. تقارب نسبة الإثنيتين (الباشتون قرابة 42% والطاجيك 32%) يحتّم ظهور الحساسيات الإثنية في بلد فشلت طبقاته الحاكمة في جهودها لبناء الدولة - الأمة، ولعل حالة الدعم الباكستاني للبشتون وفقاً للجواب الإثنية تضاعف من حساسية الطاجيك، ذلك أن إسلام آباد في حاجة متنوعة للإسناد «القومويديني» في سياق مواجهتها الهند، وهو ما دفع أوساطاً بشتونية في الثمانينيات إلى اقتراح كونفدرالية بين باكستان وأفغانستان باسم «إسلامستان»، على الرغم من أن الأخيرة كانت رافضة إقامة الباكستان عام 1947 لما له من دور في تذرير الحلم في إقامة دولة «بشتونستان» القومية.

لم يمهّد إعلان الجمهورية على يد محمد داود خان عام 1973، ثم استيلاء الشيوعيين على الحكم عام 1978، الطريق أمام إيجاد حل لمسألة التنوّع الإثني، لتتجدّد مسألة الانقسامات داخل حزب الشعب الديمقراطي (الشيوعي)، إذ انقسم الحزب إلى جناحين، الأوّل بملامح بشتونيّة حمل اسم «خلق» فيما كان الفصيل الآخر تحت سيطرة الطاجيك وحمل اسم «پارشام» (الراية)، وبقي الجناح الأول في الحكم إلى حين انهيار الجمهورية 1992 وتسلّم «المجاهدين» الحكم، والذي بدأ عهدهم مضطرباً وشديد الانقسام بين القطبين برهان الدين ربّاني (طاجيكي) وقلب الدين حكمتيار (بشتوني)، ما أفضى إلى تقسيم كابول على أربع قوى متناحرة، غير أن طرد ربّاني وأحمد شاه مسعود من كابول أفضى إلى قيام تحالفات على أساس إثنية واضحة. ومع بروز حركة طالبان باتت مسألة الصراع تتخذ بعداً إثنياً أوضح، حيث الحركة توصف بأنها واحدة من تعبيرات المجتمع البشتوني، فيما حملت المعارضة (تحالف الشمال) لا تزال حاضرة، وليست تابعة للسلطة وملحقة بها، بل إنها تستطيع أن تقول «لا» للسلطة في الوقت المناسب، والحراكات الشعبية ومجموعات المتظاهرين الذين

(كاتب سوري)

المغرب إلى معركة انتخابية بلا رهان

محمد طيفوري

يُدعى المغاربة، يوم 8 الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، إلى واحدة من أكبر المعارك الانتخابية في تاريخ البلاد، فلأول مرة سوف تنظم الانتخابات التشريعية (مجلس النواب) والانتخابات المحلية (مجالس الجماعات والمقاطعات) بشكل متزامن. تعقبها، بعد حوالي أسبوعين، انتخابات أعضاء مجالس العمالات والأقاليم (المحافظات)، ثم انتخابات أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان)، في 5 أكتوبر/ تشرين الأول. بذلك تكون 2021 سنة انتخابية بامتياز، يتم فيها تجديد أعضاء جميع المؤسسات المنتخبة. وانطلق هذا المسلسل قبل شهرين، مع انتخابات ممثلي المأجورين، ثم انتخابات الغرف المهنية، مطلع شهر أغسطس/ آب الجاري.

هذه الاستحقاقات هي خامس انتخابات تشريعية في عهد الملك محمد السادس، والثالثة في ظل دستور الربيع العربي لعام 2011. يخوض غمارها 32 حزبا سياسيا مؤهلا للمشاركة، تتنافس لكسب أصوات قرابة 18 مليون مغربي، مسجّلين في اللوائح الانتخابية، وفق أحدث بيانات وزارة الداخلية التي لا تزال تتولى، بمعية النيابة العامة، الإشراف على الانتخابات، في غياب هيئة مستقلة خاصة، كما هو الحال في أغلبية الدول (تونس وموريتانيا والجزائر...). فاقلية فقط من تستند إلى الحكومة في إدارة الانتخابات.

إصرار الدولة على الالتزام بالآجال الدستورية للانتخابات، ورفض كل دعوات التأجيل ومطالبه، على الرغم من سريان حالة الطوارئ الصحية في البلاد، واستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب تفشي وباء كورونا، تعيد إلى الواجهة مسألة العزوف السياسي التي أضحت ثابتا ملازما للممارسة الانتخابية في المغرب، فضعف المشاركة الانتخابية واقع لا يرتفع؛ فاول انتخابات في العهد الجديد عام 2002، بارث انتقال العرش وحكومة التناوب بقيادة عبد الرحمن اليوسفي، لم تتجاوز 51%. ثم هوت النسبة بقوة إلى حدود 37%، في تشريعيات عام 2007. لترتفع بثمان درجات فقط، في غمرة اشتداد الحراك المغربي، مسجلة 45% في انتخابات 2011. وتراجعت مجدّدا إلى 42%، في استحقاق 2016.

قد تكون الخشية من تكرار سيناريو سنة 2007 سببا وراء فكرة اقتران الانتخابات البرلمانية بالمحلية، فعادة ما تكون نسبة المشاركة في هذه الأخيرة مرتفعة (54%، 2003، 52%، 2009، 53%، 2015)؛ لاعتبارات خاصة ليس هذا مقام التفصيل فيها. لذا تحاول الدولة جاهدة تسجيل نسبة مشاركة معقولة، تسمح بإكساب المؤسسات التمثيلية منسوبا من الثقة داخل المجتمع، وتمكّن النظام السياسي من تجديد شرعيته ومشروعيته.

لن تفلح المساعي كيفما كانت في جبر واقعة «الانكسار» الديمقراطي عقب اقتراع عام 2016، ولن تنجح في تحقيق مصالحة بين المغاربة والسياسة، بعدما فقدوا الثقة في الممارسة السياسية التي باتت بلا هاجس ولا رهان. بأي خطاب يمكن إقناع المواطنين اليوم بجدوى المشاركة؟ وأي رهان على الاستحقاق الانتخابي في زمن الانسداد السياسي، بعد توالي الانتكاسات على أكثر من جبهة، في مغرب تمكّن، إبان الحراك المغربي، من تجسيد الاستثناء العربي واقعيا؟

لن يُخلي عاتق السلطوية من المسؤولية عن الطلاق البائن بين المغاربة والسياسة، فالأنظمة بطبعها محافظة تخشى التغيير والتحديث؛ إذ لا تراه طوق نجاة لها بل خطرا عليها، ولا تُصلح نفسها إلا تحت الإجبار والضغط. لكن هذا لا يعني، بأي حال، تبرئة ذمة الفاعل الحزبي من خطيئة واد مسلسل الإصلاح في المغرب، والنصيب الأوفر من المسؤولية في تحويل الانتخابات المقبلة إلى استحقاق بلا رهان، بتطبيعها مع ممارسات وسلوكيات تضفي على المشهد الحزبي نوعا من العبثية.

أولا: لقد أفقدت ظاهرة الترحال السياسي (تغيير الانتماء السياسي) الخريطة الحزبية أي معنى، فلم تعد الإيديولوجيا ولا المرجعية ولا المبادئ ذات قيمة لدى شريحة واسعة من محترفي العمل الحزبي، حتى بات المشهد، قبيل موعد الانتخابات، أشبه ما يكون بتنقلات «الميركاتو» الشتوي والصيفي في كرة القدم. وتجاوزت ظاهرة الهجرة في هذا الاستحقاق كل الحدود، فلم يسلم أي حزب، في الحكومة أو المعارضة، من دخول بورصة الترحال، بتصدير «المناضلين» أو استقدامهم. بما في ذلك زعماء الأحزاب وقياداتها، فعلى سبيل المثال التحق الأمين العام لحزب الاستقلال سابقا حميد شباط بحزب جبهة القوى الديمقراطية، لاعتبارات غالبا ما ترتبط بنيل التزكية أو الترتيب في اللائحة، أو الجهة المترشّح أو الترشح أو جهوي أو محلي).

ثانيا؛ يصعب على غير المتابع للشأن الحزبي المغربي أن يميز أحزاب الائتلاف الحكومي عن أحزاب المعارضة، فالخطاب شبه موحد بين هؤلاء وأولئك. وقد حدث أكثر من مرّة، عند التصويت على مشاريع القوانين أن التبست المواقع؛ فانتقلت أحزاب مشاركة في الحكومة عند التصويت إلى صفوف المعارضة، واصطفّت أخرى مع الحكومة في مشهد سوريالي، وانكشف الوهن الحزبي للشعب المغربي، وربما ساهم هذا الحضور، لو لُخوض غمار الاستحقاق الانتخابي، فجل الأحزاب تتبارى في التأكيد على

ضد فرز نتائج انتخابات 2016
(فضاء ستا/فرانس برس)

أن برنامجها هو «البرنامج التنموي الجديد»، وأنها الأقدر على التنزيل الأمثل لمضامين هذا النموذج، من دون أدنى اعتبار لتداعيات كورونا على الواقع المغربي، فقد كانت في سبات عميق، طوال مواجهة الجائحة، تنتظر الإشارات، من دون أن تقدم على أي مبادرة.

ثالثا: بفرض حسن النية ورغبة الأحزاب الصادقة في تطبيق البرنامج الملكي، يثار السؤال بشأن قدرة النخب الحزبية على الاضطلاع بهذه المهمة، فالنموذج الجديد يُعد رهانا مستقلا بذاته، يحتاج ضمان الفعالية عند التنفيذ والإنجاز. وهذا ما لا يتوفر في جل الأحزاب؛ فالنخب السياسية التي ساهمت في فشل النموذج القديم، ذاتها تصارع اليوم للظفر بمهمة تنفيذ النموذج الجديد. إطلالة سريعة على قوائم الترشيحات تكشف أن أسلوب إعادة تدوير النخب دون الكل، فلا يخلو أي حزب من مرشحين؛ للمرة الرابعة والخامسة وأحيانا الولاية السادسة، وحتى التاسعة مع اقدم برلماني في العالم عبد الواحد الراضي، عن حزب الاتحاد الاشتراكي.

رابعا؛ التفريط في الديمقراطية التي صار النضال من أجلها رهين الحسابات الخاصة والمصالح الحزبية الضيقة، بدءا من لحظة تشكيل حكومة سعد الدين العثماني، وتحكّم زعيم حزب جاء رابعا في الانتخابات؛ إذ لم ينل سوى 37 مقعداً، في هندستها، وانتهاء بواقع التصويت على إصلاح منظومة القوانين الانتخابية، وتحديدا القاسم الانتخابي؛ حيث تمّ قسمة مجموع الناخبين المسجلين على عدد المقاعد بدلا من عدد الأصوات الصحيحة، وإلغاء العتبة؛ أي الحد الأدنى من الأصوات المحصلة في الانتخابات. ما يعد بفسيفساء حزبية بعد الانتخابات، فالتقديرات الإحصائية تفيد بدخول حوالي 20 حزبا إلى البرلمان، بموجب القواعد الانتخابية الجديدة.

تكشف الممارسات الحزبية، وقبلها السلطوية، أن دستور 2011 أضحى إرثا من الماضي، فلا الفاعل الحزبي استطاع أن يقطع مع سلوكيات زمن ما قبل الحراك المغربي، ويؤهل نفسه بالاصطفاف في أقطاب متكتلاة وفق مرجعيات وعلى أساس برامج، تقدّم أجوبة سياسية واقعية لمشكلات مغرب ما بعد كورونا، ولا الدولة العميقة أدركت أن استقلالية الفاعل السياسي صمام أمان ودرع حماية من الاصطدام المباشر مع الشعب.

(كاتب مغربي)

فرنسا... كورونا ومعاداة السامية والإسلام

بشير البكر

تحدّثت وسائل إعلام فرنسية عن مؤشّرات إلى «معادة السامية»، خلال التظاهرات ضد التصريح الصحي، والتي تنظمها، كل يوم سبت، جمعية الرقم الأصفر، المنبثقة عن حركة السترات الصفراء، الاحتجاجية. وحذّرت جمعيات ومتخصصون من أن الكراهية لليهود تنتشر، وتتناقلها مواقع التواصل الاجتماعي، ويستخدم بعض المتظاهرين شعاراتٍ ذات قيمة رمزية، مثل نجوم صفراء على الصدر، أو صلبان معقوفة مصنوعة من حقن تلقيح ضد كوفيد - 19، بما ينتقص من وحشية النازيين. وقالت وكالة الصحافة الفرنسية إن لافتاتٍ معاديةً للسامية، ظهرت في تظاهرات السبت الماضي، تحمل اتهامات إلى مسؤولية اليهود في الأزمة الصحية.

وفي الوقت الذي يبدو مستغربا ربط كورونا بمعاداة السامية في فرنسا، تُبدي الجمعيات المعادية للعنصرية قلقها. وقال رئيس منظمة «أس أو أس راسيسم» الفرنسية المعادية للعنصرية، دومينيك سوبو، «خلال حركة السترات الصفر كان التعبير عن معاداة السامية يتم على هامش التظاهرات، أما الآن، فإن حاملي الالافتات لا يختبئون، ولا يُبدي المتظاهرون الآخرون أي رد فعل»، ولفت المؤرّخ مارك نوبل إلى أن الأمر يجري وفق استراتيجية تقليدية، يستخدمها اليمين المتطرّف، لتعيين كبش محرقة من دون تسميته بشكل مباشر. ويعتبر متخصّصون في الدعاية العنصرية والمعادية لليهود على الإنترنت أن الوباء، مع ما يحمله من مخاوف وغموض حول المستقبل «جرى توظيفه لأغراض معادية للسامية». ويقوم بذلك ناشطون من اليمين المتطرّف أو المعادين للسامية كُبّفوا خطابهم لتضمينه أفكاراً مسبقة، مثل اتهام اليهود بالتلاعب بالسلطة، وجني أرباحٍ بفضل اللقاحات، والسعي إلى تسميم المواطنين.

وبغض النظر عن حجم هذه الظاهرة، ومدى تأثيرها، فإنها تستحقّ وقفة خاصة، مع الإشارة، قبل كل شيء، إلى أنها ليست الأولى من نوعها، وهي عابرة للطوائف، لا تتناول الطائفة اليهودية وحدها، بل تتجاوزها إلى طوائف أخرى، ومنها الإسلام الذي بشكّل ما يشبه حقل الرماية المفتوح لشتى الحملات العنصرية، وفي المناسبات كافة. وبقدر ما تستوجب الحملات المعادية للسامية واليهود الاستنكار والإدانة، فإن ذلك يستدعي اتخاذ الموقف ذاته من الإساءة للديانات الأخرى، والتعامل معها على القدر نفسه من المساواة والاحترام، وهذا أمرٌ تتحمّل الدولة المسؤولية الأساسية عنه، وهي مطالبةٌ باتباع إجراءاتٍ شبيهةٍ بالتي تعاقب الذين يتناولون بسوء الديانة اليهودية، لأن ما يتعرّض له الإسلام من هجمات بات ثقافةً دارجةً شبه يومية، يتم تداولها من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وهي تتلطّى وراء المواقف الرسمية حيال الإسلام. ومن المؤسف أن الرئيس الفرنسي، إيمان

«المؤامرة» في الانسحاب الأميركي من أفغانستان

أسامة أبو ارشيد

ثمَّة من يصر على أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان ما هو إلا تمثيلية ومؤامرة. منطق بعض هؤلاء أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تُهزم أبداً. ويضيف آخرون أن الأمر متعلقٌ بمخطط أميركي، بحيث تخلق فراغاً مفاجئاً وفوضى في أفغانستان كي تصبح بؤرة استنزاف، تحديداً لروسيا والصين وإيران. ويمضي تيار ثالث، ضمن هذا الصنف، أن حركة طالبان متواطئة مع الأميركيين في هذا المخطط، وأنها قبلت أن تكون أداة أو وكيلاً، أو أنها جُيِّرَت لتكون كذلك. وبين من يتبنى هذا الموقف ومن يتبنى أن أميركا قد دخلت مرحلة متقدمة من الاضمحلال تضيع الحقيقة.

لنكن واضحين، الولايات المتحدة دولة هائلة الإمكانات والقدرات والقوة، ولا يوجد لها ندٌّ عالميٌ، ولكنها، وعلى الرغم من هذه العظمة، إلا أنها ليست الله جلَّ جلاله، وهي تعاني من أعراض شيخوخة ستتفاقم إن لم تسارع إلى التعامل معها. مثلها مثل أي قوة أرضية، قدراتها، مهما عظمت، تبقى محدودة. ومثلها مثل أي ظاهرة بشرية، مهما امتلكت من إمكانات، تبقى ضعيفة. مرة أخرى، هذا لا ينفي أنها تبقى القوة الأعظم، ولكن في سياق الإمكان البشريِّ الملموس. مشكلة بعضهم أنه يعجز عن مقاربة موضوعية للمسألة، وبالتالي يصبح رهينة المبالغة أو التهوين.

إذا أخذنا بمعيار «تحليل مخاطر التكلفة» cost risk analysis، فإن الولايات المتحدة لم يكن أمامها من خيار سوى الانسحاب من أفغانستان، أو المخاطرة باستمرار استنزاف قوتها، ودماء جنودها، ومعنويات شعبها، واقتصادها. وكنت أشرت في مقال الأسبوع الماضي في «العربي الجديد» إلى أن واشنطن كانت تعلم، منذ عام 2005، أنها تخسر الحرب في أفغانستان، ولكن الإدارات الأميركية المتعاقبة لم تجرؤ على الاعتراف بهذا علناً. وفي 2019 كشفت صحيفة واشنطن بوست هذه الحقيقة الصادمة تحت عنوان «الأوراق الأفغانية» التي حصلت عليها من داخل وزارة الدفاع. مبعث الإشكال عند بعضهم، ممن يحسبون أن أميركا لا يمكن أن تُهزم أبداً، أنهم يخلطون بين القوة الأميركية التدميرية الساحقة وقدرتها على الحفاظ على احتلال مباشر على الأرض. في عام 2001 أسقطت الولايات المتحدة حكم «طالبان» خلال أسابيع قليلة، ولكنها عجزت خلال العشرين عاماً التالية عن أن تجتثّها. الشيء نفسه حصل في العراق عام 2003. أسقطت الولايات المتحدة نظام الرئيس الراحل، صدام حسين، خلال أسابيع قليلة، ولكنها وجدت أرجلها، بعد ذلك، تسحب إلى مستنقعاتٍ من الوحل الكثيف، وقواتها تستنزف بشكل يومي.

قبل هذا وذاك، كانت فيتنام. تورّطت الولايات المتحدة عدة سنوات، وبشكل غير مباشر، في الصراع الدموي بين الشمال الشيوعي والجنوب الموالي لها، قبل أن يقرّر الرئيس ليندون جونسون، عام 1965، إرسال قوات قتالية إلى هناك. كانت البداية بـ 82،000 جندي. ثمَّ ارتفع الرقم إلى 175،000 نهاية العام نفسه. وبحلول 1967 كان عدد القوات الأميركية في فيتنام قد ناهز ألـ 500،000 جندي، في حين بلغ عدد القتلى بينهم أكثر من 15،000، وتجاوز الجرحى المائة ألف. وعلى الرغم من سقوط أكثر من مليوني قتيل فيتنامي في تلك الحرب، وجرح أكثر من ثلاثة ملايين آخرين، وتشريد اثني عشر مليون إنسان، واستخدام الولايات المتحدة ملايين الأطنان من القنابل المدمرة والحارقة، إلا أنها اضطرّت عام 1973 إلى توقيع اتفاق سلام مع فيتنام الشمالية، تاركة فيتنام الجنوبية لمصيرها المحتوم. وفعلاً، اجتاحت قوات الشمال عاصمة الجنوب، سايغون، عام 1975، ووحّدت البلاد تحت الحكم الشيوعي.

على الرغم من التفوق الأميركي الهائل حينئذ، وفارق الخسائر البشرية والمادية بين الطرفين، إلا أن الولايات المتحدة هي من صرخت أولاً، وخرجت مهرولةً لا تلوي على شيء. كيف لا، وهي قد خسرت على مدى ثماني سنوات من التدخل المباشر أكثر من 58،000 جندي، فضلاً عن مئات آلاف الجرحى. كما كلفتها الحرب أكثر من 120 مليار دولار حينها، وهو ما يتجاوز الستة تريليونات دولار بمقاييس الحاضر. الأخطر من ذلك الآثار النفسية التي تركتها حرب فيتنام على معنويات الجيش الأميركي، والشباب المؤهلين للتجنيد، إلى حد أن تَهَرَّبَ أكثر من نصف مليون منهم من الخدمة العسكرية. وكلنا يعرف أن «عقدة فيتنام» لا تزال حاضرة في الوعي والأدبيات الأميركية. ومع أن قادة المؤسسة العسكرية بقوا يضغطون للاستمرار في الحرب، حتى وهم يعرفون أنهم يخسرونها، كما كشفت «أوراق البنتاغون» عام 1971، (قارن هذا بـ«الأوراق الأفغانية» 2019)، إلا أن توسّع حركة الاحتجاجات الشعبية ضد التورّط العسكري الأميركي في فيتنام، أرغم الرئيس ريتشارد نيكسون على إنهائها.

في فيتنام، كما أفغانستان ثمَّ العراق، كانت الخسائر في جانبهم أعلى بكثير من الخسائر في الجانب الأميركي. كما أن القوة الأميركية كانت ساحقةً لا يقدرون عليها، أو على دفعها. ولكن، عندما ينزل الجنود الأميركيون إلى الأرض ويقاتلون بشكل مباشر تتغير معادلاتٌ كثيرة. صحيح أن معادلة التفوق الأميركي العسكري تبقى قائمة، ولكن معادلة المعنويات والربح والخسارة تتغير. ببساطة، ومن دون تعقيدات، ما الذي يدفع الجندي الأميركي إلى الموت بعيداً عن أرضه وأهله آلاف الأميال؟ لماذا يقاتل وبلاده غير مهدّدة بخطر داهم أو بغزو أجنبي؟ ولماذا يتحمّل المواطن الأميركي تريليونات الدولارات من الخسائر والديون في حروب عبثيةٍ لا مصلحة مباشرة له فيها ولا أفق لها؟ سيقول بعضهم إن هذه حروبٌ يريدها المجمع الصناعي العسكري الأميركي. صحيح؟ ولكن، عند نقطة ما، عندما يعجز هذا المجمع عن تحقيق انتصاراتٍ حاسمةٍ في مغامراته، ووقف نزيف الدم والمال الأميركيين، فإن الرأي العام يثور ضده، ويُرغم سياسييه المنتخبين على إيجاد مخرج من المعركة، بشكل مشرّف أو مهين.

ما سبق هو معيار «تحليل مخاطر التكلفة»، والذي دفع الولايات المتحدة، ودفع غيرها من القوى العالمية، في الماضي والحاضر، وسيدفع آخرين كثراً في المستقبل، إلى الموازنة بين المكاسب والخسائر. أما أهل الأرض المُحْتَلَّةِ، فلا خيار أمامهم إلا الصمود والقتال. وبهذا تغدو التكاليف الباهظة في جانبهم مبرّرة، بل، ولا مفرّ منها، ولذلك تجد معنوياتهم عالية. ولا يهم هنا، كثيراً، دين المقاومين أو الأيديولوجيا التي ينتمون إليها، كما يتوهم بعضهم. المهم أن يكون هناك من

> تدرك الولايات المتحدة أن قدراتها، مهما كانت عظيمة وهائلة، تبقى محدودة بحدود قدرات البشر

> في 2001 أسقطت الولايات المتحدة حكم «طالبان» خلال أسابيع قليلة، ولكنها عجزت خلال العشرين عاماً التالية عن أن تجتثّها

يؤمن بقضية، ومستعد لبذل حياته في سبيلها. هذا ما جرى في أفغانستان، وهذا ما أقرّ به الرئيس الأميركي، جو بايدن. الولايات المتحدة غير قادرة على تغيير الواقع على الأرض وسحق «طالبان»، وهي إن بقيت هناك فإنها ستستنزف نفسها إلى الدرجة التي قد تؤهلها إلى الانضمام إلى نادي الإمبراطوريات التي أنهكتها أفغانستان، وسرّعت في أفولها، كبريطانيا والاتحاد السوفييتي. إنها «مقبرة الإمبراطوريات»، كما وصفها بايدن.

هل يعني ذلك أنه لم يكن هناك توافق أميركي – طالباني؟ بلى، كان. نحن نعلم أنهم وقعوا اتفاقاً في الدوحة العام الماضي، والذي اعترف ضمنياً بأن السيطرة على أفغانستان ستؤول لحركة طالبان. لم تكن إدارة بايدن هي من وقّع ذلك الاتفاق الذي نصَّ على الانسحاب الأميركي الشامل مطلع مايو/ أيار 2021، بل كانت إدارة دونالد ترامب، والتي اشترطت، في المقابل، أن لا تتحوّل أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات التي تهدّد أمنها وأمن حلفائها، كـ«القاعدة». وجاء بايدن، وكان صريحاً: بقاؤنا في أفغانستان والعراق، واستمرار استنزاف قوتنا في معارك هامشية سيمكّن الصين، تحديداً، من تجاوزنا، اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً. إذن، تدرك الولايات المتحدة أن قدراتها، مهما كانت عظيمة وهائلة، تبقى محدودة بحدود قدرات البشر. هذا لا ينفي أن واشنطن، في سياق محاولات التدارك المستقبلية، قد تحاول أن تجعل من أفغانستان بؤرة استنزاف لروسيا والصين وإيران. كما لا ينفي أن إدارة بايدن قد تحاول أن تصل إلى تسويةٍ مع «طالبان» بناء على مصالح مشتركة، ولكن هذا غير مضمون.

باختصار، ما جرى ليس مؤامرة ولا وَهْما ولا هو خديعة. هل يعقل أن الرئيس الأميركي، ووزيريْ دفاعه وخارجيته، ومستشاره للأمن القومي، ومسؤولي الأجهزة الاستخباراتية، وقادة المؤسسة العسكرية، سيعرّضون أنفسهم لكل هذه الإهانات والاتهامات بالفشل، أميركياً وعالمياً، جرّاء طريقة إدارة الانسحاب الفوضوي من كابول، في سبيل إنجاز مؤامرة مزعومة؟ وهل يعقل أن يقبل الحزب الديمقراطي بتحمّل مثل هذه الفضيحة؟ ما هو دافع كل هؤلاء للتضحية بأنفسهم ومستقبلهم السياسي؟ ألا يذكّرنا هذا بمنطق من كان، ولا يزال، يقول إن جائحة كورونا مؤامرة أميركية! إذاً، كيف يمكن أن نفسّر أن تكون الولايات المتحدة هي أكبر متضرّر منها صحياً، واقتصادياً، وجيوسياسياً؟ أم هل يا ترى تتآمر أميركا على نفسها وعلى سمعتها؟ يتكلم بعضهم وكأن هؤلاء ليسوا بشراً يفكرون ويحسّون ويحسبون كأي واحد فينا. هم ليسوا آلهة، ولا حتى من جنس الشياطين والجن. هم بشر مثلنا، حتى وإن طغى جانب الشر على كثيرين منهم. والأمر، في المحصلة، توازن بين الإمكانات، والعزيمة، والمكاسب، والخسائر. كما أن غرور القوة وسوء التخطيط يفعلان أفاعيل كثيرة.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

لماذا مؤتمر دول جوار العراق؟

فارس الخطاب

خطت حكومة مصطفى الكاظمي في العراق خطوةً ذكيةً لإعادة العراق إلى إقليمه لاعبا وقوة وسيطة لمعالجة التحدّيات الإقليمية، وإيجاد مخارج واقعية لها من خلال جمع كل الأطراف المعنية على طاولة واحدة، عبر دعوته إلى عقد مؤتمر دول جوار العراق نهاية شهر أغسطس/ آب الجاري. وتبرز أهمية هذا المؤتمر من خلال حجم المخاطر الهائلة المتوقعة في المنطقة، في ظل استمرار التوترات القائمة فيها، ناهيك عن مناطق الاشتباك المتعدّدة بالإنابة، ما يهدد بانفجار الأوضاع، وربما فقدان السيطرة عليها في أية لحظة.

لم يخصّ العراق بدعواته إلى مؤتمر جواره الدول الخمس المحادّة له فعلاً فقط، بل دعا دولا أخرى لها أدوارها في المساهمة بإنجاح أية تفاهمات تخرج عن هذا المؤتمر، فقد أرسل الكاظمي دعواته إلى مصر والإمارات وقطر وفرنسا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، كما أبدى قادة هذه الدول تشجيعهم ومباركتهم الخطوة العراقية تجاه تهدئة الأوضاع في المنطقة، بما يعود بالخير على العالم عامة والشرق الأوسط خاصة. السعودية وإيران وتركيا والكويت والأردن، ونفت الخارجية العراقية توجيه دعوة إلى الرئيس السوري بشار الأسد.

ما الذي سيجري في قمة بغداد لدول جوار العراق؟ هناك ملفات كثيرة وخطيرة ومعقدة تحكم هذا الجزء من الشرق الأوسط، قلب العالم الحيوي، منها، مثلا، العلاقات المتوترة بين والسعودية وإيران، والتي قد تحولت إلى حرب البدلاء بين الطرفين، وفي أبرز مشاهدها الحرب في اليمن التي تسببت بمقتل الآلاف وتشريدهم وهدر مئات المليارات من الأموال، ثمناً للتسليح ولحماية الحكومة الشرعية اليمنية التي تتخذ من عدن جنوب اليمن مقرّاً لها، كما أدخلت ممرات بحرية حيوية كمضيق هرمز وباب المندب إلى مناطق الخطر، بما هدّد وما زال الملاحة الدولية وتوريد النفط إلى أنحاء العالم كافة. وفي مشهدٍ آخر، مارست إيران، وما زالت، تدخلاتها في الشؤون الداخلية للسعودية، بتغذيتها أبناء المنطقة الشرقية بأفكار منازعة الدولة واستثمار عقيدة «الطائفة» لإشاعة أجواء من الفتنة، وأيضاً للفت أنظار العالم إلى مواضيع حقوق الإنسان والحريات وسواها داخل المملكة. في المقابل، اضطرّت الرياض إلى أن تشجع حركات التحرر القومية في إيران على المطالبة بحقوقها الإنسانية والقومية، وهو ما يضغط على عصب القيادة الإيرانية، ناهيك عن مخاوف المملكة من تغوّل الميليشيات الولائية لإيران في العراق، وتهديدها أمن السعودية، وتضامنها مع القضيتين المشار إليهما، اليمن والمنطقة الشرقية، إضافة إلى البحرين.

تركيا ومشكل حزب العمال الكردستاني، والذي يتخذ من الأراضي العراقية منطلقاً لهجمات إرهابية ضد أهداف داخل الأراضي التركية، تتسبب بمقتل كثيرين. كما يسعى هذا التنظيم الانفصالي إلى تحريض أبناء القومية الكردية - التركية لإثارة النزعة الانفصالية لديهم، بما يخالف الدستور التركي، ويتقاطع مع جهود الحكومات المتعاقبة هناك لتوحيد صف القوميات والأعراق المتآخية والمتعايشة في تركيا. وسيكون وجود تركيا بأعلى تمثيل في مؤتمر بغداد فاعلاً جداً، لبيان رغبتها بتعاون الجميع من أجل ضبط الحدود وتعزيز الأمن الداخلي ومنع المنظمات والتنظيمات الإرهابية من استعمال أراضيهم لزعزعة الأمن القومي لدول الجوار. وسيكون الكلام هنا والتنسيق أيضاً سبيلاً لخريطة طريق جديدة، ربما في التعامل مع ملف حزب العمال المحظور من الحكومة العراقية المركزية وحكومة كردستان العراق معاً.

القضية الثالثة ذات الأهمية المحورية الكبرى للعالم والإقليم هي القضية السورية؛ فسورية تتداخل فيها الإرادات والأيديولوجيات ومدارات الأمن القومي لدول عدة، وسيجلس اللاعبون في الملف السوري جميعاً، تقريباً، ليتم، بحراك عراقي، فتح الملفات الخاصة بكل طرفٍ للوصول إلى تفاهمات تسمح بإعادة أنفاس الشعب هناك.

الأردن والكويت دولتان لم تشكلا خطراً إقليمياً ولا مباشراً تجاه العراق، ومهمتان جداً في استقراره وتحسين أوضاعه الاقتصادية بشكل طبيعي وآمن، وسيكون لحضورهما وتأكيد انطلاق برامج العمل الاقتصادي بينهما وبين العراق مؤشرات ستنعكس سريعاً صوب تحسّن الأوضاع الاقتصادية العراقية، كما سيستفيدان من تفعيل علاقاتهما معه، سواء بمشاريع تنفذ هناك أو من خلال المناطق الاقتصادية المزمع إقامتها بينهم، كما ستكونان دولتي ضبط لأي اتفاقات بين دول بعينها ستكون حاضرة في القمة.

هل هذا هو سبب القمة التي أكدت الدول المدعوة لها في بغداد الحضور لها وبتمثيل عال؟ وهل هي نتاج الفكر السياسي العراقي الحكومي القائم؟ جاء أن الدعوة إليها صدرت بعد زيارة مصطفى الكاظمي واشنطن، ولقائه الرئيس الأميركي جو بايدن. بعد عودته، انطلق مبعوثوه إلى مصر والأردن وإيران وقطر والإمارات وفرنسا لينقلوا لقادتها فكرة المؤتمر وغاياته الرئيسة، وخصوصا غير المعلنة منها. لم تبلغ إيران بمبعوث، بل اتصل رئيس الوزراء نفسه بالرئيس إبراهيم رئيسي، ليدعوه بنفسه ويشرح له مضمون القمة.

وترتبط أسباب فكرة قمة بغداد لدول جوار العراق بمواضيع أعمق وأشمل من موضوع العراق عنوانا رئيسيا لها، وأولها المصالحة بين السعودية وإيران، من خلال جمع كبار مسؤولي البلدين، ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهما وتذويب (أو تفتيت) المخاوف التي يتحرّك بموجبها كل بلد. وهذا يعني الكثير على المستوى الإقليمي، والعراق جزء من هذا الكثير، فقضية حرب اليمن والتوتر في الخليج العربي والحراك الطائفي فيه والتدخلات العميقة في الملفين، اللبناني والسوري، ستجد كلها طريقاً إلى الحلحلة بما يضفي شيئا من الأمن والسلام في هذا الإقليم.

وقد تنعقد لقاءات مباشرة على هامش هذه القمة بين مسؤولين أميركيين وإيرانيين تفتح آفاق إعادة الروح إلى المفاوضات النووية من جهة، وتدفع تجاه تخفيف قبضة إيران تجاه العراق، وبخاصة تحكّمها بالمليشيات التي تستهدف المصالح الأميركية في العراق. وهذا سيعني تغيراً في جملة مشاهد في المنطقة بشكل إيجابي، كما ستستفيد إيران منها بشكلٍ يمنحها مزيدا من الأنفاس، لإعادة ترميم شأنها الداخلي واقتصادها المتراجع. أما تركيا فهي الدولة التي تحاول دائماً أن تكون إيجابية في علاقاتها الدولية، وبخاصة مع جيرانها، لكنها، وهذه صفة ثابتة ربما لدى الأتراك، لن تتهاون بقضايا أمنها القومي، وتأخذ زمام المبادأة فيما لو تلكأت الدول التي تنطلق منها التهديدات لهذا الأمن في وأدها. وعليه، فإننا نجد الحراب التركية تظهر على الحدود مع العراق وسورية، وفي حدودها البحرية مع اليونان على البحر المتوسط، وأية حدود أخرى، أي أن سياستها هذه لا تقتصر على العرب كما يحلو لبعضهم توصيفها به. والدول التي تعرف هذه الخصلة لدى النظام السياسي التركي تتعامل وفق اتفاقيات ثنائية متبادلة تسمح للدولتين باختراقات محددة جواً وبراً لملاحقة العصابات الإرهابية، أو أية قوى تشكل تهديداً لامنها، بعد إعلام الطرف الآخر، وهذا ما كان بين تركيا والعراق قبل احتلاله عام 2003.

دعم الاستقرار داخل العراق، ومحاربة الإرهاب، وتوثيق أواصر التعاون الاقتصادي من أجل إعادة إعمار العراق ورفاهية شعبه، ووقف دول بعينها، كتركيا وإيران وأميركا تدخلها بشؤون العراق، أو أن توقف دعمها وكلاءها هناك، ثم معالجة موضوع سرقة الموارد المائية للعراق والتحكّم في حصصه المائية، كما تفعل إيران وتركيا، هذه ربما غايات العراق التي يطمح إلى كسبها نتيجة قيامه بهذه المهمة التي أوكلت إليه أميركياً أو ربما إيرانياً وباركتها السعودية وفرنسا وكل الدول المشاركة في هذا المؤتمر.

هل ستنجح قمة بغداد لدول الجوار العراقي في تحقيق الأهداف المتنوعة لكل طرفٍ؟ وهل سيبدأ الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، فترته الرئاسية باعتراف أميركي بنفوذ إيراني مشروط في الإقليم مقابل محدّدات مؤقتة لأنشطته وبرامجه التسليحية؟ وهل سيحقق الرئيس بايدن أول مكاسب له على مستوى العلاقات الخارجية، عِبر تحجيم المخاوف من أنشطة إيران ومحاولة فلتانها عن السيطرة في مجال الصناعة العسكرية النووية؟ وهل ستتخلص الرياض من مخاطر إيران التي استنفدت أرواح مواطنيها وخزينتها المالية، وجعلت أمنها القومي في حالة دائمة من الترقب والحذر، بفعل تدخلات طهران ووكلائها في اليمن؟ وهل ستنجح سورية في العودة إلى المحيطين، الإقليمي والدولي، عِبرَ بوابة مؤتمر بغداد لتبدأ عهداً جديداً تمنح فيه شعبها الحرية والأمان والكرامة؟ وأخيراً، هل سيشهد الحاضرون من غير الجوار العراقي نقطة تحول إستراتيجية في موازين القوى الاقتصادية والسياسية في الإقليم، يُبعد عنها شبح الحرب ويجمعها على مشاريع اقتصادية مشتركة مقبلة؟ أم سيخرج الجميع بقول واحد «اتفقنا على ألا نتفق»؟

(كاتب عراقي في لندن)

> ترتبط أسباب فكرة القمة بمواضيع أعمق وأشمل من موضوع العراق عنواناً رئيسياً لها، وأولها المصالحة بين السعودية وإيران

> قد تنعقد لقاءات مباشرة على هامش القمة بين مسؤولين أميركيين وإيرانيين

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads